Mission Permanente du Sultanat d'Oman
aupres des Nations Unies
et des Organisations Internationales
Geneve

البعثة الدائمة لسلطنة عمان
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
جنيف

20 mars 2013

URGENT

The Permanent Mission of the Sultanate of Oman to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the United Nations High Commissioner for Human Rights and with reference to the letter addressed on 27 February 2013 to His Excellency Abdulla Nasser Al Rahbi, Ambassador, Permanent Representative, from the Chair-Rapporteur of the Working Group on Arbitrary Detention, the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association and the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders pursuant to Human Rights Council resolutions 15/18, 16/4, 15/21 and 16/5, has the honour to attach herewith a letter from HE Abdulla Nasser Al Rahbi in response to the above-mentioned letter.

The Permanent Mission of the Sultanate of Oman avails itself of this opportunity to renew to the United Nations High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

MISSION PERMANENTE DU SULTANAT D'OMAN * GENEVE *

-Copy to: Special Procedures of the Human Rights Council

To the attention of the UN High Commissioner
for Human Rights
United Nations Office at Geneva
CH-1211 GENEVE 10

OHCHR REGISTRY
22 MARS 2013
Recipients : SPD

3a, Ch. de Roilbot, 1292 Chambesy, Tel: +4122 7589660, Fax: +4122 7589666, E-mail: mission.oman@ties.itu.int

Mission Permanente du Sultanat d'Oman
auprès des Nations Unies
et des Organisations Internationales
Bureau de L'Ambassadeur / Genève

الوفد الدائم لسلطنة عمان
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
مكتب السفير / جنيف

التاريخ 20 مارس 2013

رقم المذكرة 487

معالي/ نافي بيلاي الموقرة

مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تحية طيبة وبعد،،

بداية نتقدم بالشكر والتقدير للمفوضية السامية على ما تقوم به من عمل لتعزيز حقوق الإنسان، والتي أكدت عليها حكومة بلادي إنطلاقاً من إرثها التاريخي المستمد من من جذور الفكر النير للعقيدة الإسلامية التي أكدت وركزت على إحترام حقوق الإنسان وكرامته، والمتابع لحركة التاريخ العماني خاصة الحديث منه يستطيع أن يستقرئ ذلك بكل وضوح وجلاء فمنذ عام 1970م نال المواطن العماني كل الإهتمام والعناية على أعلى مستوى القمة السياسية، وبشكل عام في شتى المجالات الصحية، التعليمية، الإجتماعية والثقافية والحريات العامة، وشتى عناصر الحياة بمشاركة الإنسان العماني، والتي كانت ضمن أسباب وعناصر نيل جلالة السلطان المعظم جائزة السلام الدولية، إضافة الى الدور الذي يقوم به جلالته في نشر ثقافة التسامح والسلام على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي سياق ما تم الإشارة إليه في الخطاب المعنون من قبل المقررين الخاصين المعنيين بالإحتجاز التعسفي، وتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان، من ملاحظاتهم حول عدد من المحتجزين في السجن المركزي بسمائل.

نود إفادتكم بأن الوفد قام بإرسال الخطاب ومرفقاته الى وزارة الخارجية العمانية، بشأن الرد على ملاحظات وإستفسارات المقررين الخاصين، إلا أننا نود التأكيد على الإجراءات المتبعة من قبل السلطات العمانية عبر القضاء، الذي ينال إحترام المجتمع ولا نشك في نزاهته، كما نفيدكم بأن القضية ما تزال في أروقة المحاكم المختصة بالسلطنة، وفي تطور هذه القضية فقد أصدرت المحكمة العليا في 4 مارس 2013م، أحكاماً بنقض أحكاماً قد

3a, Ch. de Roilbot, 1292 Chambesy, Tel: +4122 7589660, Fax: +4122 7589666, E-mail: mission.oman@ties.itu.int

صدرت من محكمة الإستئناف نهاية العام الماضي، بحق ثمانية منهم واللذين ذكروا في خطاب المقررين الخاصين، وإعادة اوراق الدعوه الى محكمة الإستئناف لتعيد الفصل فيها بهيئة مغايرة، وذلك بناءً على تقديم طعون من قبل محامي الدفاع عن المتهمين شكلاً، وفي الموضوع بنقض حكم الطعون في شق الإدارنه لكافة المحكوم عليهم وإعادة أوراق الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد الفصل بهيئة مغايرة، وقد رفضت المحكمة ثلاثة طعون أخرى في القضية نفسها تقدم بها كل من محمد الفزاري، خالد النوفلي، محمود الرواحي، وذلك من حيث الشكل لرفعها من غير ذي صفه بحسب قرار المحكمة، وهذا يكفي للتدليل على إستقلاليه القضاء في السلطنة.

وختاماً نود التأكيد على أن حق التقاضي وجميع الحقوق المتعلقة بالمواطنين والمقيمين يكفلها القانون، ونؤكد على أهمية أن يتم تحري الدقة من جميع الأطراف وعدم الأخذ من طرف واحد عند التعامل مع أي معلومات، حيث أن بعض منظمات المجتمع المدني تعطي معلومات مغلوطة حول بعض الحقائق والوقائع التي تقوم بتقديمها إنتصاراً لمصالحها الخاصة، وبأن يستقي المقررين الخاصين معلوماتهم ويستمع الى كافة المعنيين والمختصين حول المسائل قيد البحث وتوجيه مثل هذه الرسائل، وليس فقط الإستماع الى طرف وأحد. وكلنا ثقة وأمل في عمل المقررين الخاصين وما يقومون به من جهد يشكر وتوصيات من شأنها تعزيز وتحسين حقوق الإنسان في العالم، مع التأكيد على أن ملاحظات المقررين الخاصين سوف يتم الرد عليها من قبل جهات الإختصاص بالسلطنة والتطور في هذا الشأن، وسوف يتم رفعها لكم مباشرة بعد إستلامنا لها.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والإحرام،،،

السفير عبدالله بن ناصر الرحبي

المندوب الدائم

وفد سلطنة عمان الدائم
جنيف

التاريخ 20 مارس 2013